الفصل العاشر

إمارة عبد الله بن بُلُقّين بن باديس، مؤلّف هذا الكتاب

(٦) استسلامه للسلطان المرابطي.... سجنه إخراجه من الأندلُس ونفيُه

٧٠ - عبور يوسف بن تاشُفين إلى الأندلُس وبدء مقاتلته إيّاه

[وعند وصوله قُرْطُبة،] اجتمع [أَميرُ المسلمين] بالمُعْتَمِد، وسأله عمَّا لَهِجَ الناسُ به من مُداخَلة الرومىّ؛ فشهد بذلك، للذى كان فى نفسه من كلّ ما وصفناه. وأرسل أميرُ المسلمين إلينا كتابًا يقول فيه: «اقبَلْ علينا، ولا تتأخّر ساعةً واحِدةً!».

فرابَنى ذلك، وهو موضعُ الانْقِباض، لما تقدّم من الطِّلْب، وانّ بَمحْضَره جميعُ أعدائنا. وإلْحاحُهُ علينا فى الوصول. واعتذرتُ إليه بتَوْجِيه رُسُل: أحَدُهما وَلَدُ حَجَّاج، والآخر ابنُ ما شاءَ الله. فساعةَ وصولِهما، قَرَّعَهُما بكلّ ما نُقِل إليه، وأمر بثقافهما فى الحديد على المقام؛ وقال لهما» «بالله! إنّى غَزَوْتُه كما نَغْزو ألْفونْشَ! والذى يقد عليه، فَلْيَصْنَع!» وأتانى بعضُ الفُرْسان الناهِضين مع الرُّسل على أسْوأ حالةٍ، مضروبين ملهوفين، أطْلَقَهم قَرُورٌ ليُعْلِمونى بالقِصّة، ويقول: «بالله! أنْ أطْلَقَهما الأميرُ حتى ينطلق مؤمِّلٌ وأصحابُه!» فدهمنى من هذا الأمر مالا مَرفَع فيه ولا حيلة. ولا ظَنَنْتُه أن يجرى على هذه الرتبة.

وأرسَلَ على المقام كُتُبًا إلى اليُسّانة – فأوّل ما طاعت له – وإلى جميع حصون الغَرْب، على يدى نُعْمان المذكور، الساعى فى مُداخَلتها قديمًا.

وكان من كُتُبه إليهم: «أمّا بَعْدُ، فقد ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (١).

إنْ لم تُطَوّعُونا، ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ (٢) وإنْ خِطابَه لم يَرِدْ على مَعْقِل منها إلّا وألْقَى بيَدِهِ، وقام أهْلُه على إخراج قائدهم، حتّى تناثَرَت المَعَاقِلُ كلها كانْتِثار العِقْد؛ إلى أن وصل الأمير بَلِيلش؛ ومن امتنَعَ منها، قاتَلَتْهُ الراعَّةُ معهم،حتّى يلقى بيده.

فلم نَدْرِ ما * [ق ٦٠ ب] نصنع، «واتّسع الخَرْقُ على الراقع»؛ وقلتُ: «لا طاقة لى بجميع أهل البلاد، إذ غدروا وخرجوا عن الطاعة، فَبِمَنْ نُمَسِّك الحَضْرة؟ ليس فيها خلقٌ

(١) سورة الإسراء الآية ٨١.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧٩.

من غير جِنْسٍ ممَّن كان فى المعَاقِل. «ولا يَتمكّن للخِباءِ أن يَقفَ دونَ أوْتاد!» ولا فى الأمر من مُداراةٍ ولا حيلةٍ مع الرَّجُلِ أكْثرَ من رَغْبته فى خَلْعِنا! ولا ثَمَّ غَيْرُهُ يُسْنَد إليه، فنستريحَ فيه من هذه الداهية العُظْمَى والطامَّة الكُبْرَى! ولا فى المُمْكِن أن نوَجِّهَ إلى الرومىّ، فيكون ذلك فسادًا فى الدين، واستعجالاً للمَكْرُوه؟ وإن شعر بذلك أهْلُ حَضْرَتِنا، كانوا أوْلَ من يقاتِلُنا قبل المُرابطين! ما دام السِّتر بَيْنَنَا وبَيْنهم، فيكشفون لنا القِناع على بصيرةٍ!» فما عَهِدْنا أيّامًا ولَيالى كانت أفجَعَ لقلوبنا، وأدْهَى لنفوسنا من تلك الأيّام.

٧١ - وصول الجيش المُرابطى قبالة غرناطة

وقدَّم أمير المسلمين عَسْكرًا إلى غرناطة، ما دامَ مُحاوَلَتُهُ للحصون، يحرسونها من دخول عَسْكَر بَرَّانِىّ، إلى أن يَردَ عليها بنفسه. وأرسل القوَّادُ إلينا أن نُبيحَ لهم القُوت والعلف بالمدينة، فأجَبْناهم، لئلّا يَقَعَ مِنَّا شىء من الخِلاف، يتسبَّبُ به إلى ما هو أكْثَرُ.

وأرسلتُ آخَرين من الفُقَهاء إلى أمير المسلمين بمالٍ، ويُعْلمونه أنّى ابْنُهُ، وغيرُ مُخالِفٍ عليه، والطاعةُ مِنّا له على مرغوبه، دون أن يحوج إلى هذا التعب كلّه. فأرسل إلينا الفقيهَ ابنَ سَعْدُون، يقولُ لنا: «لا طاعةَ ولا صُلْحَ إلّا بالخروج إليه! وهذا أمانُه: كِتابٌ بخطِّ يَدِه، يتضمَّن الأمان فى النفس والأهل دون المال». فأيْقَنْتُ بالغَرَض. وكان فى آخر كتابه لنا: «إن كنتَ استوحشتَ من النزول إلينا، فتَخَيَّرْ من بلادك مَوْضِعًا تصيرُ فيه؛ وَلْتَكُنْ غير غَرْنَاطة، لِنَرَى فيها رأْيَنا! عُدَّةٌ فاتِرةٌ لا تَتِمُّ!».

فروَّيْتُ هذا الأمر، وعَلِمْتُ أنّى بحالٍ ومكانٍ لا اختيارَ لى فيه، وأنّ المَذْهَب فىَّ إلاّ أَلَىَ مَعْقِلًا، وأنّه لا مَهرَبَ من بين يديه. فقُلتُ: «من السَّخف يكون أن أقولَ: «قد اخْتَرْتُ مَوْضِعَ كذا!» فإن كان لها كارِهًا، لم أُلْبَثْ أن أُرَدَّ منه بتَعَلُّلٍ وحُجَّةٍ للقوىّ على الضعيف! وإن كان فى نفسه العِوَضُ، فَبِخُروجى إليه يُرْبَى ما يعْتَقِده * [ق ٦١ أ] من إحسان.

ولا حيلة غير الخروج والتَّرامى عليه؛ فإن كان قد أجمل وقبل، فَلهُ الفَضْلُ، وعلىَّ الشكرُ آخِرَ الدَّهر. وإن كان قد غدر، كُنَّا واثِقين بالقَدَر، وأبْلَيْنا عند الله وعند الناس العذْرَ!».

٧٢ - الحالة داخل حضرة غرناطة

ولما التَفَتْنا إلى أهل مدينتنا ومَذاهِبهم وحَرَكاتِهم، اطَّلَعْنا على أُمورٍ دليلةٍ على الانتقال، مؤْذِنةٍ بالزوال، وقَسَّمناهم أصنافًا على القياس والرتبة. مع المُعاينَة لما عَمِىَ قَبْلُ، وإظهارِ ما خَفِىَ، إذ لا حَرَج ولا هيبة ولا صَوْلة تتّقى. أمّا الجُنْدُ من البَرْبر، فكانوا مُغْتَبِطين بهم، طامعين فى الزِّيادة على أيديهم للجِنْسِيّة. واتّفق رأيُهم على ألّا يلقوه بحَجَرٍ، وقدَّموا كُتُبَهم بالطاعة؛ وراجَعَهم عليها، بَعْدُهم بأن يُبْقيهم فى أماكنهم على أفْضَل ما كانوا عليه؛ فمن كان منهم بالمدينة الفوقىَ، تقلَعَ إلى السُّفْلَى بأهله وماله، وبقى هو بنسْمَتِه مُنْفردًا متأهِّبًا للشرّ، إمّا بالخروج

إليه من الطاعة، أو بإسلامنا إليه والتبرُّؤ[1] منّا. ومن كان من التجّار وأهْل البلد، فكانوا على نيَّة أنّهم مع مَنْ سَبَقَ، ولا طاقةَ لهم بالحرب، ولا هُمْ أهْلُهُ؛ وأكْثرهم خرج من البلدة يقول: «لأيِّ وَجْـه نحتمل الحِصار؟ تاجِرٌ هُنا وصانعٌ كما في غَيْرِها!» وأمّا الرعيَّة، فبَخٍ بَخٍ ذلك ما كانت تبغي، طمعًا منها في الحُرِّية، وأنهّا لا يُلْزمها غير الزّكاة والعُشْر.

وأمّا الرَّقّاصة من المَغَاربة، الذين كانوا عِماد الحضرة، وبهم كُنَّا نُمْسِك الحصون، فَهمْ أوّلُ مـن طـاع، وأعْيُنُ مَنْ بالحضرة إليهم يقولون: «ما الذي خالَفَ بنا عن صَنِيع بني عمِّنا؟» فلم نَجِدْ في صِنْفٍ منها راحةً يُرْجَى معونتُها!

وأمّـا العَبيد والصَّقالبـة، فالعبيدُ الأعْلاجُ، أوّلُ من عصا، كما ذكرْنا، بلَوْشـة، رَجَوْا أن يكونـوا عنـده في أعْلَى مرتبة، ولم يفكروا في عاقِبةٍ أن يخطـؤوا عنده، فيقول: «ما نصحوا مولاهم رَبَّ الإحسان إليهم! فكيف غيرُه؟» إلاّ أنَّ كلّ واحد بشَهْوَته بين عينَيْه، للذي شاءَه الله - لا رادّ لأمره ولا مُعَقِّب لحُكمه!

حتّى الخَدَم من النسـاءِ والخصِيّان: كلٌّ طامعٌ في إقبال الدُّنيا عليه، والخروج عن ثقاف القصر إلى راحة التسريح [ق ٦١ ب]، والاستِهتار بالرجال، وما أشبه ذلك. فجَعْفَرٌ الخصيُّ منهـم ولَبيـبٌ كانا زَعيمَـي المدُاخَلة ورأسَ الفتك، يقولان: «نحن لا وَلَـد لنا ولا تَلْد! فعلى أيِّ شـيء نصبر على القتال؟ وما عَسَـى نطْمَع أن نَصِيَر إليه: هل يجمل بنا سَـلْطَنَةٌ أو قيادةٌ أو قضاءُ أو فِقْهٌ؟ إنّما نحن بمنزلة العيال: من سَبَقَ استَمْتَعَ بنا، وكُنّا عنده من جملة الفَيْء، نَرْزُق كسائر الكَسْب، فلا نضيعَ! تعالوا بنا! نُقَدِّم لأنْفُسنا!» فوردت عليهم كُتُبُ أمير المسلمين بالإنـزالات القويَّـة، والمَثاقيل، والمَراتب العالية، يَعِدهم بذلك عند إكمال حاجته وإسـلامِهم لنا، حتى اتفقت من كلّ جهة.

٧٣ - لا يجد عبد الله مخرجًا إلا بالتسليم

ولمـا اتَّسَـقَ له ما أمَّلَ، وعَلِمَ بمـا معه في البلدة، بعد تَقْدِمةَ عَسْـكَره، كما ذَكَرْنا، إلى فَحْص غَرْناطة، وكان أهلُ البلد يتقلّعون من المدينة إلى البادية، ويخرجون منها[2] أفواجًا، رأينا إمارة الشرّ وعلامة السوء. فإذا بأمير المسلمين في أثَر ذلك العسكر مُقْبِلًا إلى الحضرة. فهاج النّاسُ وجزعوا.

واتّفَـقَ رأيي، مع مَنْ نصحني، أنّ الخروجَ إليـه أوْلَى، والتزامي عليه أنجأ من هذه النار الموقَـدة. فلعَلَّـهُ، إذا رأى براءتنا ممّا نقله العدوُّ، ولم يَجِدْ في المدينة نصارى كما قيل، فلا بُدَّ له من وَجْهَيْن: إمّا صَرْفُنا إلى أوْطانِنا، وإمّا إخْراجُنا. فَلَنْ نعدم معه جميلًا، إذ لم نُهيّجْ عليه حَرْبًا، ولا أتْعَبْناهُ في أمر.

وكَمْ عَسَـا العَيْشُ في هـذه الدُّنْيا! والنجاة بالنفس في دار الدُّنْيـا وتخليُصها من الأوزار في الآخرة، لا يُبالِغ ذلك شـيءٌ ولا يعدله! قاسـتَعْمَلَنا العَقْل الذي جعله الله أميرًا على كلّ

(١) أصل: «التبرى».

(٢) أصل: «يخرجونها».

شيء؛ وكلُّ قُوَّةٍ لا يتأنيها العَقْلُ ضُعْفٌ وسُكْرٌ، مع سوء العاقبة. ولا سيمَّا أنّنا بحال لا بُدّ من إسخاط الرُّوم بإرْضاءِ المسلمين، أو إسخاط المسلمين بإرضاءِ الرُّوم! فالآن يَرثُها المسلمون أوْلَى وأجْمَل للعاقبة، إذ هى تَشْبةٌ لا مَلْجأ منها إلّا بما ذكرنا.

اللّهُمَّ إنّه لو امتَسَكْنا فيها بنفقة الأموال، ولا يمكن استِبدادٌ دون انتظار قوّةٍ من النصارى، ثُمَّ أتَى الرومىُّ، فينحاش عَسْكَرُ المسلمين إلى الجزيرة أو إلى قُرْطُبة، مُرْتَقِبًا [ق ٦٢ أ] لما يكون منه، فيقول لى الرُّومىُّ: «أقْلَعْتُ عنك من أرادَكَ! هاتِ من الأموال ما نستَحِقُّ من المكافأة!» فلو قلتُ له: «اترُكْ عَسْكرًا معى، وابْقَ أنتَ لئلّا يُعاوِدَنا!» ما كان يفعل، ويخشى على عسكره البوارَ بين أهل البلدة والعسكر الخارج.

ولوانصرف دون أن يترُكَ قُوَّةً، فساعةَ انصرافِه وإقبَال المُرابطين، لم ترْتَفِد لهم ساعةٌ. وينقطع الرجاءُ عن معونةٍ أخرَى: فَهُنَاكَ النكالُ الأكبرُ، وصَحَّ لهم قَتْلُنا بالكِتاب والسُّنة.

ولو أن عند إقبال الرُّومىِّ، يقول لنا: «إن كنتَ تتَّقى من المُرابطين، ولا يمكننا السُّكنَى معك من أجْلِهم؛ فتَخَلَّ لنا عنها، وتصيرُ إلى كلّ ما تحبُّه مع النجاة بنَفْسِك وحَشَمِك وذَخائرك، كالذى صنعتُ بحفيد ابن ذى النون، إذ عاوَضتُه بَلَنْسِية؛ وإلا، فلا استيطان لك عندنا، إذ لا تفيدنا بالبلدة، وما يغنى خروجك إلينا وترْكك لِدينَتِك مطيبةً للمُرابطين؛ فيدخل علينا الحزم منها». فلو أطعناه، لارْتَكَبْنا من الأوزار والخروج عن الدين ما يلعننا الله عليه والناس أجمعون، وكُنَّا نَترُك غرناطة حَبْسًا للرُّوم، يُضرُّون منها المسلمين؛ فلا دماءَ تُسْفك منها، ولا داخلة تُدخَل إلّا وكانت فى صَحائِفنا. ولا خيْر فى أثرة الدُّنيا على الآخرة! ولو أن يتربَّص المُرابط عند إقبال الرُّومىِّ، ولا ينحاش له، كما وَصفْنا، ويبنى على لقائه[1]، فلو التَقَت الفِئَتان، فَلا بُدّ من أن يكون للطائفة الواحدة على الأخرَى؛ فلو أنّها على الرُّومىّ، ففى إثْر ذلك، لم يقدِّم على قَتْلِنا شيئًا بالحجّة أننّا أجْلَبْناه؛ ولو أنّ الرُّومىَّ يغلب، فتبقى بعد ذلك فى المُلْك ابن ماشاءَ الله، لم يطِبْ لنا مُلْك. ولا ستحينا من الله والناس أن يكون ذلك ببَوَارِ المسلمين وهلاكهم! ثمَّ إنه لا يصحُّ لنا ثبوتٌ معه، وأىُّ شىءٍ كان يحجزه عنّا، ولا شىء نرتجى به نزع أنْفُسَنا منه، ولا بمن ننتصر لو هَمَّ بأخْذِ الكلّ.

كَيْفَ ما رَوَّيْتُ فى هذه الوجوه، لا خيْرَ فيها لمن تَعَقَّبَ الأمر وتَدَبَّرَهُ، إلا ما صَنَعْناه مع حكمة الأقدار التى لا تجرى على إهمال! فخَرَجْنا [ق ٦٢ ب] إلى الرَجُل، كأنّما نُساق إلى الموت، لا نَدْرى ما نَلْقى، إلا كالخاطِرِ بنفسه، متَوَكلين على القَدَر.

٧٤ - تسليم الأمير عبد الله ونهب أمواله

ولمّا لقيناهُ، سُرَّ بذلك، وأقسم لنا على الأمان فى أنْفُسنا وأهْلنا، ولَنَا منه المُراعاة والكرامة ما بَقِىَ. ثُمَّ أشار على قُرُور بالترقيب علينا، إلى أن يُثبتَ خبَرَنا، ويَقِفَ على أموالنا.

فانتدب [قَبْل ذلك] أهل دولتنا، يطلُب كلُّ واحد منهم أن نُودِعَ عنده شيئًا؛ فلم

(١) أصل: «لقاه».

نَفْعَـل، وقلـتُ فى نفسـى: «هؤلاء يَطْلُبون ما يتـزوَّدُونَ به؛ وليس ذلك شـفقةً منهم علىَّ! وليس نُخْلِى من دفع ذلك إليهم من وَجْهَيْن: إمَّا فاسـق يسـتأثر به دونى، فتكون حسـرتُها فـى نفسـى، ولا نَقَيْتُ بها عن وجهى؛ وإمَّا مُتَبَتِّـلٌ بُبْعضِه، يحملـه إلى الأمير ليتهَنَّى به ما يبقى له؛ وعند ذلك نَفْتَضِح عنده، ولا يقبل لى صَرْفًا ولا عَدْلًا؛ وربَّما يحنق علىَّ؛ فيؤذينى بعد الأمان، مع حُبِّهم فى المال. وإنه لا شـىءَ نرجو به بعد الله التَقَرُّبَ إليهم إلا بالأموال؛ ولو أمكننى أن أزيدَ فيها، فتملأ أعيُنَهم! وأنا لا أبتغى إلا العيش لخاصَّة نفسى وأهْلى. وقد خفَّفَ الله عنِّى بقلّةِ العيال؛ ولا خير فى الغَرَر بمال لا أدرى إن بَقِىَ معى، مع اختلاطِه وكثرةِ شُـبُهاته: وكثـرة المال إنما يحتاج للمَمْلكة والأجناد. فالآن قـد أزاح الله ذلك عنِّى، ولم يَبْقَ إلا طَلَبُ السلامة بخُشاشة النفس، وهى غنيمة فى مِثل هذا الوقت الحادّ!

فخَرَجْتُ إلى الرَّجُل بعد ثقاف القَصْر؛ ولا خَوْفَ عليه ذلك الوَقْتَ، إذ كان الناسُ بَيْن يأس وطمع فى الرجوع؛ فلا جرْأة من أحد فى اعتراض شىءٍ من ساقَتِنا. ولمَّا أُنْزِلْتُ بتولِّى قَرُور للأمر، جعلَ الحرَص على الخِباء، وأمر بطَـرْد الداخل والخارج؛ وحيلَ بَيْننا وبَيْن عَبيدنا وصنائعنا: كلٌّ يُفتَّش عليه ويُبْحَث على ما لَدَيْه من مالٍ كسبه فى ولايَتِنا. ثُمَّ أتانا الفقيهُ ابنُ سَعْدُون من عند أمير المسـلمين، يقول: «أحْضِر الأموال والأزِمَّة بها! فإن مُؤَمَّلًا قد أخبره أنَّه ليس عندك دِرْهَمٌ إلا بزمـام وذِكْر». فقلتُ له: «نَعَم! كان ذلك، قد تَرَكْتُه فى دارى [ق ٦٣ أ]؛ فإن أباح لى المسيرَ بنفسى لاستخراج الكُـلِّ؛ وإلا، فهذه أُمِّى، تتولَّى ذلك مع ثِقاتِه حتَّى لا يُغادِرَكم منه خيطٌ!» وكان، عند خروجى، قد وقع فى نفسى من خوف الثقاف ما خشيتُ الفرقةَ منها إن تَرَكْتُها فى القَصْر؛ فخرجتُ معها، ولـم أَلْتَفِتْ إلى مـا سِوَاها.

وأنا مع ذلك فى حيرةٍ لا أدرى لما يصير أمرى؛ قد أشـرب قلبى من الخوف والجزع مالم أَعْهَدْهُ قطّ، ولا كان فيه عزاءٌ. فإن الأمور التى ينبغى لها الاسـتثباتُ والصبرُ ما كان من أمر دون أمر؛ وإن جلَّ خَطْبٌ، يُرْجى فى غيره الراحة؛ وبعضُ الشرِّ أهْوَنُ من بعض؛ وإنَّما هذه النصبة لم يكن لها عزاءٌ ولا استراحة إلى أمل ورجاءٍ لُيْسر، إلا بحيث يُحْتَسَب.

فأَذْهَلَنى ذلك عن كلِّ مالى فيه صلاحٌ من تَقْدِمَة النَّظَر فى مال أو غيره؛ بل، كانت نفسى آكَدَ علىَّ، لم تعمل حسـابَ مَنْ يعيش، لا سِـيمَّا من لم تَجْرِ عليه قبل ذلك مِحْنةٌ، ولا أَكْرَبَه الدهرُ برزيَّةٍ. فجاءَتْ جُمْلةً، أَبْهَتَتْ وخانتْ القياس، وحادَتْ عن سبيل المعهود.

وقد كان أرسـل إلىَّ قَرُور يطلب خطَّ يدى بإسـلام المدينة وإخْراج من لى فيها من الحَشَـم. فبـادرْت علـى المقام، إذ الالْتِـوَاءُ عن ذلك ممَّا لا ينفـع؛ ولو فعلتُ، لكان ذلـك زيادةً فى الهوان، ولم يَفِدْ شيئًا، وأنا قد حَصَلْتُ فى القبضة.

وكنتُ أخْرَجْت مع نفسى أسبابًا منها سَفْطُ ذَهَب فيه عشرة عُقود من أنفس الجَوْهَر، وذَهَبًا مَبْلَغُهُ سـتَّة عشـر ألف دينار مُرابطيّة، وخَوَاتمَ؛ وتأَوَّلْتُ فى إخراجها معى أنْ قُلتُ: «إن كان الأمْر يبدو من الأمير بثقافى، فهذه حاصلةٌ لاتنفع، تُجْعَلُ كِسواها؛ وإن لم يكن، وربَّما تتأَخَّرَ

فى الأمر بعد قضاءِ غزوته، دارَيْتُ منها وأَعْدَدتُها لِمَا ينوب على العَسْكَر ومتُاحفة المُرابطين.»

ولم يُتْرَكْ لنا خادمٌ إلاّ حِيلَ بَيْننا وبَيْنها، وفُتِّش عليهم ألاّ تكُنْ فى أوْساطِهم خبيئةٌ، وجعل قَرُور يقول لى ولأُمّى: «اكشفا لى عن ثيابكما.» [ق ٦٣ ب] فقد أخْبرَ السلطانُ أنّ خيرةَ الجَوْهَر على أوساطِكما». فتَبَرأْنا له عن ذلك، ونزعتُ له عن الثياب، ثمّ جعل ينفض المخدّات عن الصوف، ويفتّش بينها، ويُقَلّب التوابيت على وجوهها، ويحل طىّ الثياب، فَتْشًا لم يُعْهَد مِثْلُه قطّ. ثمّ أمر بحفْر الأرض التى عليها الخِباء، خَوْفًا من أن ندفن فيه شيئًا؛ وهو فى ذلك كله يقول لى: «إن سلمتَ بروحك، فما فى الأرْض أوْجَه منك!»

وصار الكلُّ فَيْئًا من خادِم وغُلام، ما خَلانى وأُمّى. وكنت وقت خروجى قد أُخْرَجْتُ مع أُمّى صَبيّةً طمعتُ أن أنجوَ بها، فلا يُو بَه لها، ألاّ انفرد دون أحدٍ من أهلى، لتكونَ لى عُدّةً لما بَعْد ذلك؛ فأتى قَرُور، وألْقى يَدَه فيها، وأخْرَجَها، وفَتش ثيابهَا على المقام، وتحمّلها. ثمّ أتى إلى أثاث الخِباء كلّه وفتّشه ظاهرًا وباطِنًا، فكلّ ثوبٍ أو حاجةٍ استَحْسَنها، أخَذها لنفسه. وكاد أن يُعَرّينى من الكلّ. وأصاب الدنانير المذكورة؛ فقال لى: «ما أردتُ بإخراجها؟» قلتُ: لأُتاجِرَ بها الأمير!» فهدّدنى وأدخلنى تحت وَعِيد؛ ثمّ أمر بانتقالها على المقام، وأخذ السَّفَطَ بما فيه من الجَوْهَر والخَواتم: هو من جهةٍ، ورَبيبُهُ من أُخْرَى؛ وأنا فى هذا كله لا أرجو شيئًا إلاّ السلامة فى الروح، ولَم نَشُكّ إلاّ أنّه لا يكون بعد هذا إلاّ القتل.

ثمّ إنه أمر والِدَتى بالطلوع إلى القَصْر لاستخراج الأموال. فتكدّرْتُ لذلك أيّامًا، ما منها يَوْمٌ إلاّ ونظُنُّ أنّها لا ترجع إلىّ، حتى دَفَعَتْ إليهم الكُلّ بالأزمّة، لم يُغادِرْهم من ذلك قليل ولا كثيرٌ، حتى أنّ الحاجة اليسيرة ربُمّا كانت عندى فى الخِباء، فيُشَدّدُ فيها على الوالدة، فتأتى عنها وتحملها إليهم. ولم يَتَبَيّنْ لى خِلافُ أهل بَلَدى، إلاّ والأمْرُ قد فات، من النّظَر فى الزمامِ أو غَيْرِهِ. ولم يتقدّمْنى أحَدٌ إلى مِثْل هذا، فتأخُذَ حِذْرى ونتأهّبَ له؛ ولم يكن إلاّ ما شاءَ الله، إذا أعطى، فلا مانِع، كما أنه لا يتهيّأُ، مع ما سُلِبَ وضاعَ، ثُبُوتٌ ولا بَقاء، ولو رُفِعَ إلى أعنان السماءِ.

فلمّا تَقَصّوْا الجميعَ [ق ٦٤ أ]، وتبيّن الحقُّ، جاءَنى قرُور بوصيّة السلطان، مع أبى بكر بن مُسَكّن، وهو فى ذلك علىّ مُنْتَقِمٌ شانى، وهو يقول لى: «الأميرُ يُنْهِى إليك أن لا يَبْقى لك عند أحدٍ وَديعةٌ؛ وإنّ ما فى قَصْرك قد تنزّلْتَ عنه بالأزمّة؛ وما فى خبائك قد صار إلينا وفتّشناه؛ وَبَقِى لنا. أن نَدْرى مالَكَ مودُوعًا؛ وإذاً، لا عَهْد بَيْننا وبَيْنك، إن خُرِّج قِبَلك دِرْهَمٌ عند أحدٍ؛ ولا تكون عُقْبَاك فى ذلك إلاّ أن يجعلَك فى الصّحْراءِ بحيث لا تربح ذلك المال. ويبقى عند من أوْدَعْتَهُ.» فرجعت إلى نفسى أن نعلم لها عند أحدٍ دِرْهمًا وديعةً؛ فلم أجِدْ. وَأَقْسَمْتُ له على حِقّ.

ورجعتُ إلى الوالِدة، أعِظُها، وأقول لها: «أسألكُ بالله! ألّا ما أشْفَقْتِ علىّ؟ فُربّما قد أخْرَجْتُنّ شيئًا لا أعْلَمهُ؛ فيظهر بعدى، ويكون فيه هلاكى، وهلاكُكِ! والدُّنْيا أقلُّ من هذا كلّه!

والقومُ، كما تَرَيْنَ، متعلِّقون بشعرةٍ، يطلقون معنا أرَقّ سَبَب! فإيّاك أن تشمتي بي! وإذا تبرّأنا له، لا يمكن له تَضْييعُنا. وليس يُدَّخَرُ المال إلاّ لثلاثٍ: سلطانٌ يجور، أو فِتْنةٌ تدوم، أو عُمْرٌ يطول. ونحن في نفرٍ يسير!» فلمّا سَمِعَتْ ذلك، بَكَت وقالت: «نخشى أن نبقى فُقَراءَ! والموتُ أهْوَنُ من الفَقْر!» فسَهَّلْتُ عليها الأمر، وَقالت: «إنّ الله لا يُضيع مَنْ خَلَقَ!» فكتَبتْ تَسْمِيةً بما أوْدَعَتْ من مَتاعِها، تلك الليلةَ التي حان خروجي في غَدِها: ذَكَرَتْ أنّ لها عند لَذَّة خادِم ابن أبي خَيْثَمَة كاتِبنا سُبَيْبات لبعض جواريها، ولها عند ابن الزَّيْتُونيِّ القَرَويِّ أربعة آلاف مِثْقالَ، وحَلْيًا أرْسَلَتْ فيه على المَقام: نحو خمسة عشر عِقْدًا؛ فأمّا الحَلْيُ، فأتاها وأعْطَتْهُ لقَرُور، ولم تؤَخِّرْ به ساعة؛ وأمّا الذهب، فإنها، لمّا جلبَتْه من ابن الزَّيْتونيّ، بادَرَ به إلى السلطان وتحمَّله لنفسه. وكذلك فَعَلَتْ خادِمُ ابن أبي خَيْثَمَة، وأنتْ إلى قَرُور بتلك الأسباب؛ * [ق ٦٤ ب] فوقع إلينا الخبَر، وزادنا ذلك همًّا أن بدروا به للشَّرْط الذي اشْتُرِطَ علينا؛ فأخذتُ على المقام تلك التَّسْمِيَةَ، وأرسلتُها إلى قَرُور، قبل أن يبدأ بنا؛ فقال: «قد أخْرَجُوه لنا، فإيّاكم أن يبقى لكم شيء عند غيرهم!» فاسْتَفْهَمْت والِدَتي ثانيةً، وَبَكيتُ لها؛ فقالت: «مالي شيء عند أحدٍ أكْثر!» فأخَذْنا المَصاحِف، وحَلَفْنا فيها لقَرُور أنه ما لنا شيء أكْثَرُ، لا مُوْدَعٌ ولامَرْفُوعٌ.» فأعلم السلطانَ بما أقْسَمْنا به، وجعل مع هذا يبحث ويَسْتَقْصي. فما وَجَد لنا أكْثَرَ كما قالت الوالدة.

ولمّا لم يجِدْ شيئًا، أتانا قَرُور ثانيةً، وقال: «أنه قد ظهر أنه لا وديعة لكم أكْثَر. ولكن أيّاكَ أن يكون لكم مالٌ مدفونٌ!» فقُلْتُ: «ماعَلِمْنا قطُّ بدَفْنٍ، ولا حسِبْنا هذا الحساب؛ ولا كان الدفْنُ شأننا! وغَيْرُ مُتَعَذِّر على الأمير أن يحفر القصر كلّه، حتّى يَرَى!» فقال لي: «إيّاك بالمُنَكَّب!» فقلت: «مالي بالمُنَكَّب إلاّ شيء من الأثاث عَدَدْتُه لنزولي فيها: جميع ذلك بزمام بخطّ يدي. يُرْسِل فيه الأمير ويأخُذ به!» فقال لي: هاتِ خطَّ يَدَك بإخلاء المُنَكَّب!» فبادرتُ على المقام. وأصاب الزِّمام بالمُنَكَّب على الصِّفة التي وَصَفْتُ. وكان الجُنْدُ بها قد تَرَبَّصُوا، وقامت الرعيَّة، فطلب خطَّ يدي بالإخلاء.

ولما صحَّ عنده براءَتُنا من جميع الأشياء، أتانا قَرُور لتحصيل ما بقي. والعَجَبُ منْه في تلك المُدَّة أنّه أتاني بسِفْرٍ كبير، وقال لي: «أقْرَأْه! فإنّ فيه جميع الإعلام التي رأى الناسُ لنا بمُلْك الأنْدَلُس، وفيه عباراتُها!» ولا أدري ما أقْرأ، [ولا أسمع]، أكثر من قوله لي بهذا اللفظ: «ليس كذا هو؟ فجبيتُ الأموال، لا [بقي لك] منها شيء!» ولمّا وقف على جميع ما في الخباء من وطاءٍ وثيابٍ، رفع بذلك كتابًا إلى الأمير، وأعاد الفَتْش؛ يَجِدْ غَيْر ما رآه * [ق ٦٥ أ] أوّلاً.

٧٥ - نفْي الأمير عبد الله إلى المغرب الأقصى

فلمّا خُبِر بما في التَّسْمِيَة أنّه لا غِنًى للإنسان عنه، سَوَّغَهُ لنا مع ثلاثمائة دينارٍ وثلاث خَدَم، أمرَ لنا بها، وأعَارَنا دَوَابَّ[1] خمسةً لنقلان الأثاث كلّه، وأمَرَنا بالنهوض إلى الجزيرة الخضراء، وقال:

(١) أصل: دوابا.

«تَنْتَظروا بها السلطان حتى يَرِدَ عليكم» . وأعطانا من المُرابطين مُشَيِّعين مَنْ يُؤْنِسُنا ويتكَفَّل أُمورنَا. فشكرنا له ذلك، وتحرَّكنا على القام، إذ كان الحفزُ منه فى ذلك شديدًا.

وكُنَّا طولَ طريقنا جازعين، لا ندرى ما يذهب إليه بنا، ولا ما الإشارة فينا. ولقد كنتُ أرى المُرابطين ينزلون بمنْزِلٍ، أو يَحتَلُّون فى مَوضِعٍ، فأقول: «إنّ ذلك لشىءٍ أُمِرُوا به!» فكنتُ طريقى ذلك تحت جزع وهلع، أسألُ الله أن يُكفِّرَ بها السيئات، ويجعلَها آخِرَ مصايبنا بعزَّته؛ إلى أن وَصَلْنا الجزيرة.

فأرْسَلْنا إلى سَبْتة؛ وَدَخَلْنا البَحْرَ فى يوم عاصِفٍ، أَدْرَكَتْنا فيه أهوالٌ لم نَكَدْ نسلم منها إلاّ بالأجَل الذى لم يحضر؛ حتى خَرَجْنا إلى سَبْتة، بعد أن قيل لنا: «فيها تنظروا الأمير!» كما قيل عن الجزيرة. فزادنا ذلك قَلَقًا.

ثُمَّ نَقلْنا إلى مِكناسة الزَّيْتُون. وتَلَقَّانا الأميرُ سِيُر، وأنَسَنا، وأخْبَرَنا أن مُقامَنا عنده إلى أن يَرِدَ السلطانُ من الأندلُس. وأرْسَلَ إلينا مائةَ دينار. وعند حُلولِنا بها، أيقَنَّا بالمُقام فيها. وبقِينا على تلك الحال، قد فَقِدَ ما كان بأيدينا، وأخْوَجْنا إلى بيع ثيابنا التى تُرِكتْ لنا بعد أن استَحْوذ قَرورٌ وحاشِيَتُه على أكثرها (فكلُ يَدٍ وما انهْبَت!)، لم يتركوا لنا إلّا ما لا نَظَرَ له على نزارة ما أبْقَى، والسلطانِ - أيَّدَهُ الله! - غافِلٌ عن ذلك، لم يمكن الشكوى إليه، إذ كان قرورٌ واسِطةً، وما كنت أتشقَّى من ذلك أكْثَرَ.

ومن أعْجب الأشياء أنَّه، عند حلولى بمكناسة، [كتب إلىَّ] يقول لى: «أخبِرْنى عن الخاتم الذى خَرَجْتَ به!» [وقد كنتُ] أخْرَجْتُه من إصبعى وبعْتُه بعشرة دنانير؛ فراجَعْتُه نعلمه ** [ق ٦٥ ب] بحاجتى إلى ثَمَنه. وإنَّما أراد أخْذَه لئلّا يُبْقى لنا شيئًا، ويتقصَّى الجميع؛ وعَلِمَ أنَّه لم يَبْقَ لى غَيْرُه.

ثُمَّ إنَّه وافانى من عند السلطان ثلاثمائة دينار أُخْرَى، وأنا بمكْنَاسَة؛ وخاطَبَنى بكتاب يَعِدُنى بكلِّ جميل، ويقول لى: «لا أنْسَاكَ ما بقيتُ!» فسرَّنى ذلكَ - أحْسَنَ الله جَزاءَهُ! - ؛ فلقد كان أرْفَقَ بى بَعْدَ الله! من كلِّ أحَدٍ. وأعْلَمَنى أنَّه، إذا وَرَدَ مَرُّوكُش[1]، أكونُ معه حيثُ ما كان، إكرامًا لنا وإيثاراً. فعلِمْتُ أنِّى منتقلٌ عن مِكْناسة، إلاّ أن الروعَ كان أفْتَرَ، إذ لم يمكن أن تؤَخَّرَ العقوبة إلى ذلك الأمد. وقَرُورٌ، مع هذا، لا يَدَعُ طَلَبى عند السلطان، على إحسانى إليه، جِبِلَّةٌ قد جبله الله على بُغضى، مع قلّةِ رحمته، وقساوةِ قلبه، ودناءته ولَوْمه.

٧٦ - عزل الأمير تَميم صاحب مالقة وأخى عبد الله. نفيه

وبَلَغَنَا فى طَريقنا ذلك ما كان من ثقاف أخينا تَميم بَعْدَنا، وأنَّه، لمَّا كان فى مدَّة كَوْننا بغَرْناطة لإخراج الأموال، ونَحْنُ على تلك الحال مُرَقَّبين فى الخباءِ، كان تميمٌ المذكور يزورنا، ويتكدَّر عَلَيْنا للذى يلزم من حُبِّ القرابة وصِلَةِ الرَّحِم. وكان قَرُورٌ، فى هذا كلِّه، يرمقه ببَصَره، ويعتقد فى نفسه لذلك شرًّا؛ وصوَّر عند السلطان أن مالا أخْرجْناهُ مِنَ المالِ مَوْدُوعٌ عنده، ليَسْلم لنا بسَلامَتِهِ، مع ما زِيدَ فيه من الطَّلب، أن قيلَ للسلطان: «ثَقَفْتَ صاحِبَ غَرْناطة، وأخوهُ منه!

(١) راجع أعلاه ص ٨٢.

وإن تركْتَه ينصرف إلى بلده، طلَبَك بالثار، وأفْسَدَ عليك ما ترجو صلاحه، مع شرّته وحدّته! فهو بذلك مَرْسُومٌ مَعْروفٌ! فعاجِلْ بثقافة، يُصْفَىَ لك ما تؤَمِّل!» .

وكان قبل ذلك، على ما أعْلمنى أخي المذكور، قد أنَسَهُ السلطان، ووَعَدَهُ بصَرْف بلاده إليه التى صارت إلىّ، وقال له: «لَسْتَ من أخيك [بالمسؤول؛ وأنتَ أظهرْتَ لى] الطاعة، وأجملتَ المُعاشَرة، وإنّك أوّلُ مَنْ ضرَبَ الدَّرَاهِم [المَرابطيَّة]. والآن تستحمد عاقِبةَ رأيك، ونجعل لك بتلك المَزيّة على أقرانك!» فطمع الصبىُّ بذلك، وشرِهَ إليه: كلُّ ذلك خذلانٌ [اغترٌ به] ملوك الأندلس، وأسعد من أجْله المُرابطون * [ق ٦٦ أ]؛ فعَمِيَت البصائر، وقويَت الشهوات، وامتدّت الآمال بَحيَثُ يَنبَغى لها أن تقصر.

فلمّا هَمَّ به، أخذَ فُجأةً لثلاً يشعر، فيغيب المال الذى اتُّهِمَ به، ويَفِرّ. ونال من قَرُور هوانًا كثيرًا؛ ولم يترُك له سَقْطًا؛ وبيعتْ أسبابُه فى موضع مَحَلّته: قِيَم لها ثَمَّ سُوقٌ. وأُلْقى فى الحَديد، وأُمِرَ به إلى السُّوس. ولمّا كان طَريقُه على بِكناسة، لَقَيْناهُ؛ فأخبَرَ بهَوْل ما قاسى، وبَصُرْنا به، وهو على تلك الحال قد شقى بالكَبْل لِعظمِه، لا يقدر أن يتحرّك به. فأوجب ذلك ما وُسِمَ به من الشرّ؛ وأنّ أهْلَ مالقة رفعوا إليه حينئذٍ أفعالاً قبيحةً، وأباذِىَ سيِّئةً أسْداها إليهم، على ما ذُكِرَ؛ فاتّفقت الأسبابُ. فلم يُرد الأميرُ أخذه إلاّ ببيِّنةٍ؛ إلى أن وصل السُّوسَ، ووصَّى به أميرُ المسلمين إلى بَزْلَف، وبالَغَ فى إكرامه. وكان معه فى عافيةٍ ورَغدٍ من العيش. وفوّض أمْرَه إلى وُلاةِ السوس بعد بَزْلَف.

* * *